ماذا يخفي ملف لباس عمال سد الفرات...؟

رئيس الاتحاد المهني: فساد في توزيع اللباس تضرر منه أكثر من ٦٠٠ عامل ونتابع التحقيقات

سدود الفرات في جاهزية تامة وتعمل بنصف طاقتها بسبب انخفاض منسوب النهر

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والسدود خلف الحنوش عن وجود ملف فساد يتعلق بتوزيع اللباس العمالي لأكثر من ٦٠٠ عامل من القائمين على رأس عملهم في المؤسسة العامة لسد الفرات. وبين رئيس الاتحاد أنه خلال الجولة الأخيرة على منشآت المؤسسة العامة لسد الفرات وهي سدود الفرات وتشرين والبعث التي تمت مع فريق من المنظمة العمالية فوجئ بأن أغلب عمال السدود الثلاثة لم يستلموا اللباس العمالي عن عام ٢٠٢٢، علماً أنه كان في بداية العام الحالي قد تلقى شكوى من نقابة استصلاح الأراضي والسدود بحلب بمضمون هذه الشكوى، وتمت إحالة الموضوع إلى وزيري الصناعة والموارد المائية.

وأضاف حنوش: إنه خلال لقائه العمال في هذه السدود طالبوا بزيادة لباس العمل سنوياً إلى ثلاث بدلات نظراً للأعمال المجهدة التي يقومون بها في عمليات الصيانة والتي تؤدي إلى اهتراء بدلات العمل بسرعة.

ونوه حنوش بتعاون وزير الموارد المائية في تلبية مطلب العمال في إعادة منح الوجبة الغذائية التي كانت مطلباً لعمال السدود والتي كان قد توقف منحها منذ سنوات.

وشدد حنوش على ضرورة الإسراع في معالجة تسليم اللباس العمالي لعمال سد تشرين لأن هذا حق من حقوق العمال ولن نسمح بالمساس به، وسيتم محاسبة كل من يكون له دور في ابتزاز العمال ومساومتهم على حقوقهم.

من جهة ثانية أكد رئيس الاتحاد جاهزية السدود الفنية الثلاثة والصيانات تتم بالخبرات والكوادر المحلية، ولكن نتيجة حجب المياه من الجانب التركي وعدم التزامه بالاتفاقيات الدولية وخرقه لكل المواثيق والمعاهدات فهي تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية.

وبمتابعة ما تعرض له العمال في سد الفرات تواصلت «الوطن» مع رئيس اتحاد عمال الرقة المعلا الهويدي الذي قال: قامت المؤسسة العامة لسد الفرات بالتعاقد مع الشركة الصناعية للملبوسات الجاهزة بحلب / زنوبيا وشمرا/ بموجب العقد رقم ٢٢/١٧٥٦ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢ لتأمين لباس الهندام لعمال المؤسسة العامة لسد الفرات عن عام ٢٠٢٢ عن طريق وزارة الصناعة أصولاً.

وكان العدد الإجمالي عند توقيع العقد /١٢٠٠/ عامل تم توزيعهم على صالات الشركة في كل من/ دمشق – حلب – اللاذقية – طرطوس/ ليتسنى للعامل استلام ما يتناسب معه من لباس بقيمة الإيصال وهي ٧٤ ألف ليرة سورية، حيث تم توزيع هذه الإيصالات لمستحقيها بإشراف رؤساء الشعب الإدارية في أماكن وجودهم (منطقة منبج والطبقة والرقة) وفق قوائم، وجميع العاملين الموجودين في دمشق وحلب وطرطوس وحماة والمحدد مكان عملهم في هذه المحافظات قاموا بالتوجه إلى هذه الصالات واستلام ألبسة مختلفة.

وتابع: كان الاستجرار وفق التالي:صالة دمشق: /٧٠/ عاملاً. صالة حماة: /٥٨/ عاملاً. صالة طرطوس: /١٤٧/ عاملاً. صالة حلب: /٨٣١/ عاملاً.

غير أن نحو /٥٠٠/ عامل من الموجودين في المناطق المذكورة أعلاه / سدود الفرات والبعث وتشرين / ومن خلال تكليف لنقابة عمال الاستصلاح والسدود بمتابعة الشكوى تبين أن العمال ارتأوا أنه من غير المجدي المجيء إلى حلب لاستلام مستحقاتهم من اللباس العمالي وهي أقرب صالة لهم أقلها /٣٠٠/ كيلومتر ذهاباً وإياباً وأكثرها /٥٠٠/ كيلومتر لاستلام مواد بقيمة الإيصال التي لا تغطّي أجور السفر وعناءه، حيث قاموا بالتواصل مع العامل عمار نابو في المؤسسة العامة لسد الفرات والموجود في حلب بحكم عمله في الإدارة العامة ليقوم بتسليمها إلى صالة الشركة بحلب / صالة الأشرفية / وتعويضهم عن قيمة الإيصال ببدل نقدي.

وبعد أن قام العامل المذكور بتسليم هذه الإيصالات إلى الصالة رفض أخذ البدل النقدي لعدم تطابق المبلغ المتفق عليه، وعلى ذمته بأن أسامة حليمة معاون المدير العام قام بإعطاء التعليمات على هذا المبلغ حيث اتفق مع الصالة على سعر جديد يسلم لكل عامل.

وأوضح أنه تم التواصل مع عضو مجلس الإدارة في المؤسسة ممثل اتحاد العمال وطلب تأمين الدليل ليتمكن من اتخاذ إجراء رادع بحال ثبوت ما يدعي به عمار نابو، علماً بأننا بلغنا عمار نابو بالابتعاد عن بيع وشراء الإيصالات من العمال في السدود الثلاثة ولكنه رفض بحجة أنه يقوم بأداء خدمة للعمال بناء على طلبهم وصعوبة مجيئهم إلى حلب.

وأدت هذه الإشكالية إلى تأخر دفع المبالغ للعمال في السدود وتدخل رئيس مكتب استصلاح الأراضي والسدود بحلب فيصل علي باش بشكوى من عمال سد تشرين لإيجاد صيغة تنهي الأمر بن عمار نابو وأسامة حليمة ومشرف صالة زنوبيا وشمرا بالأشرفية بحلب، وبسبب المماطلة وغيرها بقيت المبالغ المصروفة من المؤسسة لمصلحة زنوبيا وشمرا بالأمانة لديهم بموجب كتاب رسمي يضمن حق العمال وقيمة جميع الإيصالات المصروفة، رغم أن الإدارة أعادت توزيع الإيصالات للعاملين غير المستلمين من الصالة في منطقة السدود وأبلغتهم بضرورة الحضور إلى الصالة لاستلام مستحقاتهم والابتعاد عن البيع والشراء مع إعطائهم فترة شهر لكنهم بقوا مصرّين على البيع وإرسالها إلى عمار نابو باعتبارهم أنه الحل الوحيد، وعلى حدوث هذه المماطلة وعلم الجهاز المركزي للرقابة المالية بالرقة تم فتح ملف تحقيقي بهذا الموضوع ومازال الملف في عهدة الجهاز المركزي.

وختم رئيس الاتحاد أنه بناء على ما أكدته النقابة فإن جميع العاملين الذين راجعوا الصالات في جميع المحافظات ومنها حلب تمكنوا من استلام مستحقاتهم من اللباس العمالي وبقي نحو /٥٠٠/ عامل ما نسبته نحو ٨٠ بالمئة من عمال السدود فقط لم يستلموا بسبب اعتبارهم أن بيع إيصالهم هو الحل الأفضل لهم، لكن الاتحاد يرى أن الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقة سيعلن الحقيقة بعد انتهاء التفتيش في هذا الملف وينال المخطئ الجزاء المناسب، الاتحاد مع محاسبة كل متورط حتى لو كان ضمن التنظيم النقابي، لأننا نعمل على الدفاع عن حقوق العمال من دون أي اعتبار آخر.

كلام رسمي جداً

مدير شركة النقل الداخلي: لا نملك صلاحية تفعيل «GPS» في محافظة دمشق وبرامج محروقات الحاسوبية متوقفة منذ أول أيلول

إلى جريدة الوطن

إشارة إلى ما تم نشره على الموقع الرسمي للجريدة، بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤، حول ما أثير عن شبهات فساد وتلاعب في محطة المحروقات الخاصة بالشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق، فإننا نوضح التالي:

١– حول عدم البدء بالعمل بمنظومة التتبع الإلكتروني «GPS» رغم تزويد كامل الباصات بالأجهزة، وعلى حساب المحافظة.

فإننا نبين لكم وللرأي العام، أنه فعلاً قد تم تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني على باصات النقل الداخلي وعددها ١٤٣ جهازاً من أصل ١٥٠ جهازاً، لما فيه من مصلحة عامة وحسن الرقابة على عمل الباصات، تلبية لتأمين خدمة نقل المواطنين بشكل جيد، إلا أن الشركة العامة للنقل الداخلي ليست هي المسؤولة عن عدم تفعيل عمل هذه المنظومة، وإنما تقع مسؤولية تفعيلها على المديرية المختصة في محافظة دمشق، فإدارة الشركة العامة للنقل الداخلي لا تملك صلاحية تفعيل هذه المنظومة، كما أنه لم يتم تركيب أو تفعيل نقطة التتبع الخاصة بالشركة حتى تاريخه، بالرغم من أنه قد تمت موافاة محافظة دمشق بكل الثبوتيات اللازمة لإنجاح عملية تفعيل هذه المنظومة.

٢– حول ما نشر بخصوص عمليات تعبئة مادة المازوت المخصصة لكل باص، وفقاً لتقديرات عامل التعبئة بشكل عشوائي، فإننا نوضح أن عملية تعبئة المخصصات لكل باص، إنما تتم وفق خطة شهرية مصدقة أصولاً من مكتب الآليات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، وليس وفقاً لمزاجية عامل التعبئة وتقديراته الشخصية، كما ذكر في مقالكم، كما أننا نؤكد ومع احترامنا لجميع الفئات الوظيفية، أنه ليس من المطلوب أن يكون عامل المحطة من أصحاب الشهادات الجامعية، وتوصيف عامل المحطة هو عامل فني، أي يجب أن يتمتع بالخبرة الكافية لأداء عمله ولا يتطلب تكليفه بالعمل أن يكون من ذوي الشهادات الجامعية أو الفئة الثانية.

٣– ومن الجدير ذكره أن محطة الوقود لدى الشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق مرتبطة مع الشركة العامة لتوزيع المشتقات النفطية «محروقات»، عن طريق الشبكة الإلكترونية، وتجري بشكل يومي مطابقة رصيد خزانات الشركة مع التعبئات اليومية للباصات، وتوجد لجنة خاصة في الشركة مشكلة من مهندسين وفنيين، مهمتها جرد الخزانات بشكل دوري وربعي، ومطابقتها مع عمليات التعبئات، والرصيد الدفتري وبيان الكميات الزائدة في الخزانات، والتي تتعدد أسبابها، وإعادة تدويرها كرصيد فعلي للشركة، بعد إدخالها بشكل أصولي دفترياً وحاسوبياً إلى مستودعات الشركة، وقد كانت آخر عملية جرد وإدخال للزيادات بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٦، وهذا الأمر معمول به منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه، مع الإشارة إلى أهمية التنويه بأن البرامج الحاسوبية تزودنا بها– الشركة العامة لنقل وتوزيع المشتقات البترولية «محروقات»– ولا نملك أي صلاحية لأي تعديل في برمجيتها، وقد توقفت هذه البرامج عن العمل من تاريخ ٢٠٢٣/٩/١ من قبل شركة المحروقات، بعد تسليم مشروع المحروقات لشركة تكامل، والتي قامت بجرد الخزانات بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣١، إلا أنه لم يتم تزويدنا بالبرامج البديلة من قبلهم حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة التوضيحية، كما أن الضبط الذي تمت الإشارة إليه تضمن وجود زيادة في خزانات المحطة ولم يتضمن وجود أي نقص أو تلاعب في المضخات، وكلنا ثقة بعدالة ونزاهة القضاء المختص بذلك.

وبناءً عليه يرجى العمل على نشر توضيحنا بأقرب عدد لصحيفتكم، التي نحترم سعيها الدائم لوضع الحقيقة أمام الرأي العام، من دون أي اقتطاع أو تأويل، وموافاتنا بتاريخ النشر.

شاكرين تعاونكم

المدير العام

المهندس محمد أبو أرشيد

أسعار السندويش ترتفع ٥٠ بالمئة

أمين سر جمعية المطاعم لـ«الوطن»: الضرائب «ضرب من الخيال» والمواطن هو الخاسر

اللاذقية – عبير محمود

يشكو عدد من أصحاب المطاعم الشعبية في اللاذقية من ارتفاع الضرائب خلال الفترة الحالية بشكل كبير، محذرين من حالات الإغلاق العديدة جراء عدم القدرة على دفع الضرائب من جهة وعلى مواجهة ارتفاع مستلزمات العمل من جهة ثانية.

وأكد أمين سر جمعية المطاعم في اللاذقية عمار أحمد لـ«الوطن»، تسجيل حالات إغلاق مؤخراً وعدم تجديد سوى ٥ أعضاء من الجمعية من أصل ٤٠٠ عضو بسبب صعوبات العمل نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وعدم القدرة على تأمينها إضافة للارتفاع الضريبي الجنوني سواء من البلدية أو من المالية.

وأوضح أحمد أن الحرفي يضطر لشراء أسطوانات الغاز من السوق السوداء لعدم توافر الغاز الصناعي للحرفيين وبانتظار الموافقة على مقترح بهذا الخصوص، مشيراً إلى أن سعر الجرة بين ١٠٠ – ١٧٠ ألف ليرة، إضافة للمعاناة في تأمين خبز جيد من المخابز بالسعر الحر، فالجودة تتراجع في الخبز بشكل كبير إضافة لارتفاع سعر الخبز السياحي بشكل يومي.

فيما يخص الضرائب، قال إن الضرائب ارتفعت نحو ألف بالمئة، مبيناً أن ضرائب المالية «دخل مقطوع» كانت في السابق ٨ آلاف ليرة ثم ارتفعت إلى ١٠٠ ألف ليرة حالياً وإلى مليون ليرة والبعض تصل ضريبته إلى مليون ونصف المليون، معتبراً أنها باتت «ضرباً من الخيال».

وأردف بالقول إن ضرائب مجلس المدينة تحت مسمى «خدمات» وصلت حالياً إلى مليون ليرة بعد أن كانت بين ٥ – ١٠ آلاف وارتفعت إلى ١٠٠ ألف ليرة لتناطح المليون حالياً وفق ما سمّوه «تصنيفاً جديداً» لا ندري ما معاييره سواء كان المطعم شعبياً أم غير شعبي، متسائلاً عن الخدمات التي يدفعون ضريبتها ولا يتم تنظيف الشوارع أمام المطاعم إنما هم (عمال المطاعم) من ينظفها يومياً، فعن أي خدمات يتحدثون ويطلبون ضريبتها ولا يستمعون لنا، ربما هم من كوكب آخر؟!.

وتابع بالقول: ناهيك عن ابتزاز موظفي الضرائب في الجهتين (المالية – البلدية) يطلبون المبالغ ويقولون لصاحب المبلغ ربما تصل ضريبتك إلى مليون ونصف أو مليونين وهكذا بقصد الابتزاز حول هذا الموضوع!.

وطالبَ أحمد بالرأفة بهذه المهنة وتحقيق العدالة الضريبية للمطاعم وتحديد معايير واضحة لدفعها لكونها تنعكس على الأسعار بشكل مباشر، مبيناً أن صاحب أي مطعم سيضطر لرفع أسعار ما يقدمه مقابل تأمين المبالغ المطلوبة وبالتالي ستنعكس على جيب المواطن.

وذكر أمين سر جمعية المطاعم أن حركة المبيع حالياً في فترة جمود بعد ارتفاع الأسعار الأخير خاصة للسندويش الذي ارتفع سعرها حوالى ٥٠ بالمئة، إذ وصل سعر سندويشة الفلافل إلى ٥ آلاف ليرة والشاورما إلى ٢٥ ألف ليرة، وهنا المواطن يسأل ويذهب دون قدرته على الشراء، إضافة لرفع سعر قرص الفلافل بين ٤٠٠ – ٨٠٠ ليرة حسب المحل فمنهم من يبيع كل ٣ أقراص بألف ليرة وبعضهم يبيع القرص بـ٨٠٠ ليرة إذا قبل أن يبيع المواطن «فرط» (فهي بالنسبة له خاسرة مقارنة بالسندويش).

وأضاف: إن وجبة «الفتة» لعائلة مكونة من ٥ أشخاص باتت بحاجة إلى الاشتراك بجمعية أو قرض، قائلاً: إن طبق الفتة للعائلة الصغيرة وصل إلى سعر ٧٥ ألف ليرة، مع ارتفاع كل المكونات بدءاً من المحروقات الغاز والمازوت وصولاً إلى المواد الأولية بشكل عام.

وقال: نتمنى أن تتراجع الأسعار ليتحرك السوق فالغلاء يؤثر في حركة البيع بشكل كبير وكلما كانت المواد أرخص بعنا بشكل أكبر وبالتالي تنشط الحركة.